محاور الحملة الاعلامية الصهيونية ابان انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن

الحملة الاعلامية المضادة التي شنتها اجهزة الاعلام الصهيونية في الدانمارك، ابان انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في العاصمة كوبنهاغن (١٤ - ٣٠تموز)، ارتكزت على محورين اساسيين:

اولهما بات تقليديا: ان الوفد الفلسطيني الى المؤتمر يضم ارهابيات مسؤولات عن عمليات دموية.

ثانيهما: ان مؤتمر المرأة يجب ان يناقش المسائل الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، وان يبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون اقحام اعماله في السياسة. وبشكل ما فإن ادخال السياسة الى المؤتمر ربط حصرا بمناقشة القرارات المتعلقة مباشرة بالشعب الفلسطيني.

محاور الحملة هذه تبلورت في اجهزة الاعلام الدانماركي، خلال الاسبوع الذي سبق افتتاح المؤتمر. وكانت عضوية ليلى خالد في الوفد الفلسطيني، وحصولها على تأشيرة لدخول الدانمارك مرتكز الحملة على الصعيد الاول؛ الى جانب «نبش» بعض القصص القديمة او اعادة تركيب قصص جديدة حول عمليات «ارهابية» محتملة او مخطط لها في الدول الاسكندنافية.

وقد تولت المنظمات الصهيونية في الدانمارك مهمة القيام بحملة واسعة لدفع الرأي العام الدانماركي على اتخاذ مواقف عدائية من المؤتمر ككل، في حال موافقته على مشاريع القرارات الفلسطينية. ولقد تضمنت الحملة نشر عدد كبير من المقالات في الصحف، وجمع التواقيع على بيان مضاد للاقتراحات المعروضة على المؤتمر. وتم تتويج هذه الحملة بمظاهرة كبيرة نسبيا، اشتركت فيها المنظمات الصهيونية والاحزاب اليمينية الدانماركية، وقفت على ابواب قاعة المؤتمر تحت شعار: «حق اسرائيل في الوجود».

وكان للحملة الصهيونية التي سبقت انعقاد المؤتمر آثار واضحة؛ اذ ان وزيرة الثقافة الدانماركية (رئيسة المؤتمر) ظهرت في اكثر من مناسبة على شاشة التلفزيون، لتعلن انها ستبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون تسييس المؤتمر، وان الدانمارك، مع سائر الدول الغربية، لا يمكن ابدا ان توافق على ادانة الصهيونية.

تبريرات عدم تسييس المؤتمر، او بشكل ادق عدم مناقشة القرارات الفلسطينية، كانت تتفاوت بذكائها. والنسخة الاكثر فجاجة كانت تقول ان اوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية وواجبات تطويرها لا علاقة لها مباشرة بالمسائل السياسية، والنسخة الاكثر ذكاءا كانت تقول ان مؤتمر المرأة ليس المكان الملائم لمناقشة قضية الشرق الاوسط